# ليكن الوطن همنا

هادي الشحيري

برزت إلى السطح مؤخراً حملات إعلامية ظالمة موجهة ضد الرئيس عبدربه منصور هادي ، وتهدف تلك الحملات الإعلامية المدعومة من قبل القوى المعرقلة للتسوية السياسية ولتنفيذ مخرجات الحوار الوطني الشامل في اليمن من خلال وسائل إعلامها من قنوات فضائية وصحف ومواقع إلكترونية التي دأبت على بث سموم شائعات وفبركات ودعايات إعلامية كاذبة بنشرها لأخبار وتقارير صحفية مزيفة للتشهير بفخامة الأخ الرئيس هادي وقذفه وكيل الشتائم والسباب والتهم الباطلة عليه ظلماً وبهتاناً في محاولات يائسة وبائسة للنيل من شخصه والإنجازات التي تحققت في عهده منذ أن تولى حكم اليمن في العام قبل المنصرم 2012م والمتمثلة في محاولات التقليل من حجم تلك الإنجازات والمكاسب التي تحققت في عهده وأبرزها خروج مخرجات الحوار الوطني من أجل تنفيذها ووثيقة الحوار الوطني وصياغة الدستور وإعلان الأقاليم من أجل استكمال بناء الدولة الاتحادية اليمنية الحديثة من أجل يمن أفضل وجديد ومدني وحديث يتسع للجميع ليكونوا شركاء في الثروة والسلطة والقرار على مستوى كل إقليم .

وتكمن المشكلة الرئيسية في أن هناك خللاً ما في أدوات الصراع التي تدعم وتمول تلك الحملات الإعلامية والتي جندت وما تزال تجند كماً هائلاً من القنوات الفضائية والصحف والمواقع وتعمل على شراء ذمم كثير من الصحفيين والكتاب والإعلاميين ورجال الفكر والرأي والمحللين ورجال الدين وأصحاب فتاوى الأزمات . ... ويصبح عبء سارقي شرف المهنة ثقيلاً يترك آثاره الكارثية على المجتمع ككل والوطن في نفس الوقت ...هؤلاء أصحاب الأقلام المأجورة أصبحوا وبالاً على الوطن والمواطن وعلى السلم الاجتماعي المحلي والدولي ... أنهم من ينتهكون شرف الوطن والأعراف والقيم والقانون والنظام والدستور ولا بد أن يكون لهم رادع ليكفوا عن خروجهم الكارثي عن أدبيات وقيم مهنة الإعلام والصحافة واللوائح المنظمة لها والقوانين التي تحكمها ليس في اليمن بل في كل البلدان وفجأة يظهر نمط هذا الصراع للأضداد في العاصمة صنعاء بشكل تحالف فريد ومن نوع خاص بين رموز البلطجة السياسية وشيوخ الإرهاب و عتاولة وقادة الفساد والإفساد ودعاة الدجل والتضليل والفتنة والعنف والإرهاب وتوقيت تلك الأعمال غير المشروعة والتي نشطت في ظل قيادة الرئيس هادي بالذات للتعتيم على النجاحات التي تحققت في عهده للوطن والشعب.

هذا التحالف غير المعلن اعتمد لنفسه شبكات إعلامية تحوي مواقع وصحفاً وكتاباً متخصصين لنشر وتعميم التقارير الصحفية والأخبار والمواد والمقالات التي تحوي معلومات مدسوسة بهدف إشاعتها لمغالطة الرأي العام والجمهور أكان على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي وبكل شجاعة أقول أن من المطابخ الإعلامية التي تدار بعقليات استخبارية صحف أهلية يومية تطبع بإمكانات هائلة في صنعاء وعدن وهي من الصحف القريبة من تنظيم القاعدة الإرهابي ومتطرفي الحراك المسلح كونها لا تنقل الحدث كما هو في الواقع ولكنها هي من تصنع الحدث وتفبركه ومن ثم تقوم بنشره وقلب الحقائق وتأليب الرأي العام والجمهور المتلقي وتثير الفتن والمناطقية والمذهبية وتنشر مواد إخبارية تثير الناس وتشجع الخارجين عن القانون والفاسدين وأعداء اليمن ودولتها الاتحادية من تأجيج الفتن وزعزعة امن واستقرار البلد وسفك الدماء والتحريض على الشغب والعنف والمظاهرات الخارجة عن نطاق القانون والدستور وإثارة النعرات الطائفية والتمييزية والاعتداءات على الممتلكات العامة والخاصة وتشجيع المخربين بقطع كل ما له علاقة بالخدمات والتنمية وهو جزء لا يتجزأ من التحريض الإعلامي لبعض القنوات الفضائية الخاصة التي تحرض على رئيس الجمهورية وتكرس أخبارها وموادها الإعلامية لزعزعة أمن واستقرار اليمن وهاتان الوسيلتان الإعلاميتان تأتيان في مقدمة الوسائل الإعلامية التي تقف وجهاً لوجه في عرقلة تنفيذ مخرجات الحوار الوطني وتقويض بل إجهاض التسوية السياسية وعملية الانتقال السلمي للسلطة في اليمن اللتين يشملهما القرار الأممي الأخير لمجلس الأمن الدولي الذي نص صراحة على إخضاع المعرقلين للتسوية للمساءلة والعقاب أكانوا جماعات أو أفراداً أو مكونات أو وسائل إعلامية وكذا صحف أخرى أكثر تطرفا وأكثر حقدا وكراهية لا تعترف لا بثوابتنا الوطنية ولا بالسلم الأهلي ولا بالحوار الوطني ولا بمخرجاته ولا بسمعة وكرامة اليمن وهي الوسائل الإعلامية التي ضربت الرقم القياسي في قذف وشتم فخامة الرئيس هادي والتشهير به ونشرها لمواد تحريضية للتمييز العنصري للمواطنة اليمنية الواحدة وتكريسها لسياسات فرق تسد هذا شمالي وهذا جنوبي وهذا سني وذاك شيعي وتلك عينة من الصحف التي تضاف إليها صحف لم نسمع يوماً أنها نشرت كلمة واحدة تدين جرائم القاعدة.. بل إنها تتحدث في معظم الأحيان بلسان تنظيم القاعدة ولا نريد ذكر الأسماء كمراعاة للخصوصية الشخصية . بعد كل هذا أليس من الأحرى بالجهات المختصة في الحكومة ووزارتي الإعلام والداخلية أن تضع حداً لتلك الوسائل الإعلامية وإيقافها وفق القانون والدستور اللذين يجرمان مثل تلك الصحف والقنوات والمواقع الإخبارية ومساءلة القائمين عليها والداعمين لها وان تخضع لقرار مجلس الأمن الدولي الأخير حول معرقلي التسوية السياسية في اليمن .

وأخيرا القنوات الفضائية الخاصة التي ضبطت بالجرم المشهود وهي تحرض المواطنين على استغلال النضال السلمي والمسيرات والمظاهرات المشروعة التي سمح بها القانون والدستور لتحويل هذا الحق المشروع إلى أعمال عنف وشغب وتقطع وتخريب وتمرد بهدف تعطيل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية وعرقلة تنفيذ مخرجات الحوار الوطني في إطار مشروع للانقلاب على فخامة الرئيس هادي والتسوية السياسية وعملية الانتقال السلمي للسلطة في اليمن وعلى البلد برمتها وشعبها المسالم .

كل ذلك جرى ويجري ووزارة الإعلام السيادية واقفة في منتصف الطريق تتفرج وكأن حملات العداء والتشهير لا تعنيها . اننا نتمنى من الوزير الجديد أن يلتقي في أول يوم من مهامه مع رؤساء الصحف إياها وغيرها ومع المراسلين لوسائل الإعلام المختلفة وللأسف لم يحصل ذلك وأمام هذه الكوارث في ضياع أخلاق شرف المهنة يجب على الغيورين من شرفاء الوطن الأوفياء أن يتداعوا إلى محراب الوطن لإنقاذه البلاطجة ولصوص المهنة ممن فقدوا الأخلاق والهوية الوطنية وعزة الانتماء.

نعم هناك صحافة وطنية مهنية محترمة جدا أكثر احترافا ومسئولة، تقدم رسالة مسئوله للمجتمع.. وهناك مواقع خبرية تسهم في كشف بؤر الإرهاب والفساد إليهم هؤلاء الشرفاء الوطنيين التحية والتقدير..

وأخيرا .. ندعو كل شرفاء المهنة وحرية الكلمة الوطنية الشريفة إلى أن يوحدوا الصف حفاظاً على الوطن وسمعته وكرامته وسيادته ودعماً لفخامة الأخ الرئيس هادي في جهوده لتنفيذ مخرجات الحوار الوطني.. في الأقاليم والدستور والانتخابات وبناء اليمن الجديد ليكون أكثر ازدهارا . والله من وراء القصد.

# حق المساواة للجميع..!

أ.فارس قايد محمد الحداد ■

من البديهي أننا حينما نحب، أن نتمنى لمن نحب كل الأشياء الطيبة التي تجعل منهم سعداء وناجحين، ولكن عندما نكره فمن الاعتيادي ألا نتمنى لمن نبغضه التقدم والنجاح. أما حينما يدعي أحد ما، أنه يكنُ المحبة والود لشخص أو أشخاص آخرين وفي الوقت نفسه لا يقدم لهم ما يجلب أو يسهم في سعادتهم ورفاهيتهم، حينها من الصعب أن نطلق على هذا الشعور حباً أو مودة.

أن تحب آخر يعني أن تساويه مع نفسك، ولا تجعله أقل منك أو دونك، وإلا لكان الادعاء بالحب ادعاءً باطلاً، فالدونية تتنافى مع المساواة؛ ولذا كل ما يقال عن عدم التفريق بين نفسك وبين من تحب يبقى كلاماً منقوص الحقيقة مهما ألبسته من عذوبة وتنميق، وزينته بأطنان من الألوان.

المسألة لا تخلو من التعقيد حين الحديث عن قضايا اجتماعية وحقوقية كالمساواة بين القوميات والأعراق والإثنيات والطوائف وأيضاً عن المساواة بين المرأة والرجل. خاصة أن هذا التمييز ليس وليد اليوم بل هو سحيق مدفون في غياهب التاريخ. التاريخ الذي منذ أن خُط، وهو يدون في صفحاته صور اللامساواة الجندرية، المشبعة شكلاً ومضموناً بهيمنة الرجل على المرأة واعتبارها الأضعف، والأدنى، والأقل نصيباً وحقوقاً. هذا التمييز، الذي ظل يتوارث ويُشرعن ويُمنح البركات ويُوثق كمقدس لا يجوز الاعتراض عليه والتشكيك فيه، أو حتى الاقتراب منه، تحول عبر كل هذه السنين الطويلة إلى نظام فكري وأيديولوجي يحقرُ المرأة ويضعها في موضع ثانوي، يحظر عليها الاقتراب من صناعة القرار؛ فالمرأة رجل ناقص، ذات تشوهات طبيعية كما كان يصفها الفيلسوف اليوناني أرسطو، لا يجوز لها أن تنال من السلطة كما ينال الرجل، الذي ليس عليه إلا إعطاء الأوامر، فيما المرأة عليها الطاعة والاستجابة.

هذه الدونية الموروثة من «تقاليد كل الأجيال الميتة الجاثمة مثل كابوس على دماغ الأحياء» تُحقن كلما بانت عليها علامات الهرم والشيخوخة بمضادات وفيروسات لتمكينها من الصمود في وجه زمن التغييرات، الذي ما أن يطرق أبواب قلاعنا، إلا وورثة تلك الأجيال الميتة تهب عن بكرة أبيها مستشيطة للدفاع عن موروثها، وعن نظامها التمييزي الذي يريد للمرأة أن تبقى حبيسة قيود ظلام الجهل والتخلف. شاهرة ما أنتجته من أسلحة تسلطية في وجه كل من يريد لرياح الزمن التغييري أن تجدد الهواء في ممرات وأقبية قلاعهم الكئيبة. ولأنها لا تستطيع التصدي لهذه الرياح بنفس الحجج والمسوغات القديمة؛ فهي تتجنب الإفصاح عن معاداتها للمساواة بين الجنسين، ولا تظهر وجهها التمييزي الحقيقي. كما يستعان بالمرأة – التي لم تستطع الخلاص من سيطرتهم العقدية وهيمنتهم الفكرية – كقوة رديفة لهم للوقوف في وجه نفسها، بيافطة الدفاع عن عفتها ومطالبتها بالقرار في المنزل، أو تقييد خروجها منه، ومكافأتها على انكفائها على نفسها وبقائها رهينة المنزل مهمشة وعالة تابعة، ولكنهم لا يعترضون على ما تلاقيه آلاف النساء من عنف منزلي (جسدي أو جنسي)، ولا على انتهاك براءة الفتيات الصغيرات بتزويجهن قبل سن الثامنة عشرة، ولهذا نجدهم يمانعون سن قانون مدني للأحوال الشخصية، ينهي حالة البؤس والمهانة والشقاء التي تتعرض له وتعاني منه النساء المطلقات والمعلقات من رجال فقدوا روح الشهامة وحسن التعامل. كما أن في دعوتهم إلى تأسيس مرافق عامة كالمستشفيات والأسواق خاصة بالنساء وحدهن، دعوة إلى تعميق عزلة المرأة اجتماعياً وثقافياً. فكلما تعمقت هذه العزلة؛ تخلفت المرأة وبقيت أسيرة الجهل والعوز والخنوع لسيطرة ذكورية ظالمة، دافعة بالمجتمع هو الآخر نحو مزيد من التخلف تبعاً لذلك.

إن الصعوبات والمعوقات المحيطة بظروف عمل المرأة كبيرة وعميقة؛ فهي نابعة من نفس المنظومة الثقافية والحقوقية والبنية الاقتصادية السائدة المرتكزة على كون المرأة إنساناً دون الرجل قدرة وعقلاً، وأنها يجب أن تبقى كذلك. هذه الرؤية الدونية هي العلة والسبب، ودون التخلص منها ستبقى وضعية المرأة كالأواني المستطرقة، ترتفع من جهة وتخبو من جهة أخرى. فطريق الشفاء من هذه العلة لا يقتصر على سن القوانين، «فالقانون لا يلغي المساواة في الحياة»، ولكنه يستطيع إزاحة كل المعوقات القانونية المساندة والمثبتة لدونية المرأة ومعاملتها كقاصر مهما بلغت من العلم والثقافة وامتلكت من الحكمة والمعرفة، وإنما في الإطاحة بأركان هذه المنظومة وإصلاح هذه البنية. وهذا لن يتم باتباع نفس طرق العلاج القديمة، ولن تنفذه نفس القوى الرافضة للمساواة، بل من خلال تكليف العناصر (من كلا الجنسين) المؤمنة بحق المرأة في حياة بلا تمييز أو تفريق، وبرفع الوصاية الذكورية عنها، وبعدم التشبث ببعبع الاختلاط كذريعة لإقصائها وعزلها.

إن تبني هذا النهج هو خير ما نقدمه للوطن ولنساء بلادنا في الثامن من مارس. يوم المرأة العالمي. الذي جعلتُ من شعاره لهذا العام عنواناً لمقالي. فتحية لأمهاتنا وشقيقاتنا وزوجاتنا وبناتنا وحبيباتنا في يومهن العالمي، تحية لكل امرأة لم تستسلم لقيود الجهل والحصار الثقافي، تحية للمرأة العاملة التي تواجه صعوبات المواصلات والمضايقات الناجمة عن عدم السماح لها بالسياقة، تحية لمن اقتحمت حقولاً جديدة في العلم والمعرفة والفن والأدب وأبدعت فيها وتميزت، تحية لكل امرأة لم تخنع لظلم العادات البالية ورفضت كل التقسيمات والتصنيفات غير الوطنية، وكل عام ونساء بلادنا يرفلن في الحب والجمال والصحة والسعادة.

■ باحث ومتخصص بشؤون التربية الخاصة

# «سواعد» عتمة!

محفوظ البعيثي

الأسبوع الماضي قاد ثلّة من أبناء مديرية عتمة تفكيرهم إلى ضرورة الانتقال من حالة الإتكال المفرط والاعتماد الكلي على السلطة المحلية بمحافظة ذمار والجهات الحكومية المختصة، في توفير الاحتياجات الأساسية والضرورية، وفي المقدمة المشاريع الخدمية، وهو الإتكال والاعتماد اللذان لم يثمرا شيئاً يُذكر على أرض الواقع المعاش، قادهم تفكيرهم للانتقال من هذه الحالة غير المفيدة، إلى حالة الاعتماد على الذات ومساعدة أنفسهم قبل أن ينتظروا من الآخرين مساعدتهم، وسرعان ما تبلورت هذه الفكرة أو هذا التفكير، وغدت مشروعاً حقيقياً على أرض الواقع هدفه الأساسي خلق مجتمع إنتاجي تعاوني، والمساهمة الفاعلة في تنفيذ المشروعات الخدمية والتنموية ذات الأولوية، وكذا تقديم المساعدات العينية والمالية للأسر المعدمة والفقيرة في مخلافي السمل ورازح بعتمة، كمرحلة أولى على أن يتبعها خلال الفترة القليلة القادمة المرحلة الثانية والأخيرة التي ستشمل كافة مناطق وقرى المحمية الطبيعية.

وقد تمثّل هذا المشروع الذي جاءت فكرته في ذات مقيل الأسبوع المنصرم من قبل الشيخ منصور عزالدين الأسدي والشيخ علي مصلح الأيوبي والمقدم فازع إسماعيل البعيثي في إنشاء جمعية السواعد التنموية الخيرية والاستثمارية، لتضم في عضويتها نحو نصف سكان مديرية عتمة، وباشتراك شهري قدره ألف ريال فقط عن كل عضو لتعود ريعان هذه الاشتراكات وما قُدِّم ويُقدَّم للجمعية من دعم من قبل التجار والشخصيات الاجتماعية والميسورين بالمديرية، والتي سيتم استثمارها في المجالات الصناعية والتجارية والزراعية، لصالح أعضائها ولصالح تنفيذ أعمال خيرية وتنموية في السمل ورازح خاصة، وعتمة عامة.

وفي الوقت الحالي تعكف اللجنة التحضيرية لجمعية السواعد بالتعاون مع عدد من القانونيين والمختصين، على استكمال صياغة بعض أدبياتها، والإعداد لإقامة حفل رسمي لإشهار الجمعية في العاصمة صنعاء.

في الأخير.. نتمنى من كافة المواطنين اليمنيين في مختلف مديريات ومحافظات الجمهورية، أن يعملوا وكلا في مديريته ومحافظته على مساعدة أنفسهم قبل أن ينتظروا من الآخرين أياً كانوا مساعدتهم، خاصة وأن هنالك الوسائل والإمكانيات المناسبة التي تتيح لهم القيام بمثل هذا العمل الإنساني والاجتماعي والتنموي، وكما هو الحال الذي اهتدى إليه أبناء عتمة مؤخراً.

# من أجل موسم حج أفضل

أ.محمد الحمد السعيدي

ونحن على اعتاب موسم حج جديد ارى من الواجب مشاركة الاخوة في وزارة الاوقاف بعض الهموم والملاحظات التي شهدتها في موسم الحج الفائت عسى ان يستفيدوا منها للتهيئة لموسم اكثر نجاحاً وتمكينهم من تطوير خدماتهم لضيوف الرحمن على اكمل وجه .

فرغم التحسن المشهود له من قبل المختبرين من الحجاج الذين شهدوا الموسم الماضي الا ان الوزارة لا تزال أمامها فرص للمزيد من التطوير والتحسين اذكر منها ما يلي :-

1 - فور وصولنا الى مطار جدة طلب منا احد موظفي المطار الوقوف في صف واحد ولان اغلب من كانوا على متن الطائرة هم من جزر القمر الشقيقة فقد وقفوا معنا ، ولكن المفاجأة ان الموظف طلب منهم عدم الوقوف معنا بالطابور والسبب انه من الواجب قيام الحجاج بالتطعيم ضد بعض الامراض قبل مغادرتهم بلدهم بوقت كاف . وان كل الحجاج من كل البلدان يلتزمون بأخذ التطعيم الا القادمين من اليمن لا يلتزمون بهذا النظام ولهذا يتوجب عليهم وحدهم اخذ التطعيم في المطار .

ورغم ان التطعيم في غاية الاهمية لحياة الحجاج الا ان البعض رفض تناول تلك الحبوب الا بعد ان اقنعهم احد المسئولين بوزارة الصحة اليمنية والذي صادف وجوده معنا على نفس الرحلة وقد تناول الحبة امام الجميع ليقتنعوا بعمل المثل . كما ان الموظف المهذب في المطار قد تناول بدوره حبة لكي يوضح للجميع بأنه ليس منها اضرار .

الامر اذا في غاية الاحراج وجعل الناس لا يثقون بالتزامنا بالنظام وعليه نرجو من الاخوة في وزارتي الاوقاف والصحة التأكد من التزام مكاتب الحج والحجاج بكل النظم والشروط الواجبة وان يكون شعب الايمان والحكمة قدوة حسنة لغيرهم.

2 - اغلب الحجاج الذين تحدثت معهم عبروا عن ارتياحهم لمكان الخيم الذي عملت الوزارة على الحصول عليه باعتبار انه افضل من الاماكن في المواسم السابقة وهو امر تشكر الوزارة عليه وجزاهم الله خيراً لان الموقع مهم جداً للحجاج وكلما كان اقرب الى الجمرات كان افضل .

3 - ولأنني كنت في نفس الخيمة التي فيها الاخ العقيد/ محمد الشيباني المسئول عن حملة مكتب الملك فقد عرفت منه ان الوزير كان يزور المخيم ويعطيهم بعض الملاحظات حول النظافة ومدى توفر الامكانات لراحة الحجاج والاهم من ذلك انه كان يرسل مسئولين للتأكد من التزامهم بتنفيذ ملاحظاته . وهو امر رغم انه واجب على الوزير ومع ذلك فهو عمل عظيم يستحق عليه الاخ الوزير كل الشكر والتقدير.

كما ان الاخوة المسئولين في وزارة الصحة لم يقطعوا زيارتهم لنا وكانوا يقدمون العلاجات التي يحصل نقص بها لدى الطبيب بل اهتمامهم بلغ حتى سلموا للطبيب سلة زبالة خاصة للمخلفات الطبية وبالتالي فهم يستحقون الشكر والتقدير ايضاً.

4 - التغذية :- بعض المكاتب وفقت وبعضها لم تتوفق في توفير الغذاء المناسب . وفي تقديري ان الوزارة يجب ان تفرض على مكاتب الحج توفير الوجبات الثلاث للحجاج خارج مكة المكرمة (في منى وعرفات) لعدم توفر مطاعم مناسبه وكافية وقريبة .

اما في مكة فمن الافضل منح الحاج الحرية بالأكل اين يشاء. فمعظم الحجاج يقضي معظم وقتة بالحرم وحين يجوع فالمطاعم النظيفة والمتنوعة متوفرة حول الحرم ولو فكر بالعودة الى الفندق للأكل سيخسر من الوقت الكثير كما سيدفع اكثر من قيمة الاكل في المواصلات مالم يكن الفندق قريب جداً من الحرم .

5 - اكبر اشكالية واجهها الحجاج في منى كانت الحمامات. عددها قليل في كثير من المخيمات والنظافة فيها متدنية والسباكة غير مناسبة .

6 - يجب التأكيد على مكاتب تفويج الحجاج على التأكد من وضع سوار في يد كل حاج يحمل اسمهوعنوانه والمخيم الذي يسكن فيه في منى والفندق في مكة وتلفون المكتب . فبعض الحجاج من كبار السن (رجال أو نساء ضلوا الطريق ولم يتعرفوا على مخيماتهم وهوا امر خلق ازمات حقيقيه في بعض الحالات.

7 - بلغني أن الوزارة تقوم بتقييم سنوي لأداءمكاتب تفويج الحجاج بغرض تحسين ادائها وهذا امر يجب ان يستمر من اجل تحسين خدمات ضيوف الرحمن ومن أجل ذلك اقدم لهم التجربة التي عشتها مع مكتب الملك فقد كان الأخ العقيد محمد الشيباني مدير او رئيس الحملة مثال للاقتدار والتواضع والعمل الدؤوب لا يكل ولا يمل كان دائما يقف في صف الحاج ليلبي رغباته حتى ولو تعارضت مع مصلحة المكتب. وكان ينهر الموظفين الذين بطبعهم يفضلون التوفير ولكن كان همه دائماً راحة الحجاج وبالتالي خدمة وسمعة ومكانة المكتب حتى انه اضطر للاستدانة حتى يفي بالاحتياجات التي فرضتها الظروف.

وعلى سبيل المثال ابلغوه في الساعة التاسعة صباحاً أن المطعم قد ارسل الغداء فسأل الطبيب هل يمكن الاحتفاظ بالأكل حتى وقت الغداء دون أن يفسر ويصيب الحجاج بالتسمم فأكد له الطبيب ان ذلك غير ممكن فأصر على توزيعه فور وصوله على الحجاج وطلب وجبة اخرى للغداء . وقد اتضح لي أنه ليس موظف بالمكتب إنما هو صديق لصاحب المكتب طلب منه الاشراف على الموظفين لضمان راحة الحجأج وقد فعل بكل امانة واقتدار .

واتمنى لو ان الوزارة جربت تعميم هذه الفكرة العبقرية التي ربما حدثت بالصدفة من قبل صاحب مكتب الملك وقد تكون مقصودة وذلك بأن تطلب من مكاتب تفويج الحجاج أن يعينوا علىرأس موظفيهم مسئولاً يثقون به وليس من موظفي المكتب ربما قد يكون ذلك سبب لتحسين الاداء .

علماً انني جربت الاتصال ببعض مسئولي مكاتب التفويج والمعروضة تلفوناتهم في ملصقاتهم على جدران بعض الفنادق ولم يرد على تلفوني احد منهم. اتمنى أن تكون هذه الطريقة أحد معايير تقييم المكاتب من قبل الوزارة للتأكد من مدى استجابة موظفي المكاتب لطلبات الحجاج .

وستظل هذه الملاحظات ناقصة مالم تتوج بالحديث عن الدكتور اسامة الشيباني ذلك الطبيب الولهان الذي احب مهنته حتى الوله . فهو لا يبرح مكانه إلا لأداء المناسك. يتفقد المرضى ويتابع حالاتهم إلى درجة انني حاولت مع بعض الاصدقاء دعوته لتناول وجبة غداء خارج منى فلم يوافق لانشغاله بالمرض وحرصه على راحة الحجاج.

قد يعتبر القارئ الكريم أنني قد اسهمت في مدح اشخاص على غير عادتي ولكني فعلت ذلك عن إيحاء أن الأمانة والتفاني بالعمل هي أكثر ما نحتاجه في شبابنا ليتسنى لنا بناء يمن جديد وأن أمثال هؤلاء يجب أن يقتدى بهم ويكرموا وأقل واجب على الجهات المختصة في وزارة التعليم العالي ووزارة الصحة ان توفر فرص للدراسات العليا للدكتور اسامة (فهي امنيته كما فهمت منه )ليكونوا اكثر عطاءً لوطنهم.